

Distr.: General
26 November 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

اللجنة الخامسة

البند ١٣٥ من جدول الأعمال

إدارة الموارد البشرية

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس اللجنة الخامسة

أكتب إليكم واللجنة الخامسة بصدد البدء في النظر في تقارير عن إدارة الموارد البشرية، وبالأخص إطار التنقل الشامل المقترح المعروض عليكم في الوثيقة A/67/324/Add.1. وكما تعلمون، تم وضع هذا الإطار تلبيةً لطلب الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٥. كما أن الإطار يلبي المتطلب الحتمي الذي نحن بصدده، والمتمثل في إدارة مستقبل المنظمة.

فلا بد من تجهيز الأمم المتحدة بما يؤهلها لمواجهة التحديات المقبلة. وإن ما نقوم به الآن على صعيد إدارة الموارد البشرية سيكون بمثابة حجر الزاوية لنجاحنا كمنظمة في المستقبل. وهنا تكمن أهمية أن نساعد موظفينا على تطوير مساراتهم الوظيفية ليكتسبوا أكبر قدر ممكن من المعارف والمهارات، وأهمية أن نكتسب القدرة على توظيف قوتنا العاملة بصورة استراتيجية تتيح لنا الاضطلاع بولاياتنا بفعالية وكفاءة.

والإطار المقترح المعروض على اللجنة يعالج هذه القضايا. فهو يتوخى إضفاء الصبغة المؤسسية على التنقل المنتظم للقوة العاملة من خلال الحدود الزمنية لشغل الوظائف، مما يمكن الموظف من اكتساب طائفة متنوعة من المهارات والخبرات، كما يتوخى إرساء نظام مركزي لتنسيب الموظفين يضمن توجيه كل موظف إلى المكان الأكثر احتياجاً له.

وقد اقترحت هذا النهج الشامل من منطلق اعتقادي الراسخ بأن هذا هو ما نحتاجه لتحقيق تلك الفوائد. فالنظام الذي تتبعه حالياً، القائم على إدارة هذه الأمور بصورة ذاتية،



الرجاء إعادة استعمال الورق

261112 261112 12-60590 (A)



لم يفض إلى حركة منتظمة الوتيرة لتنقل الموظفين وتبادل الخبرات، كما أنه لم يمنحنا القدرة على توظيف الأفراد في خدمة الولايات الموكولة إلينا بصورة يمكن التنبؤ بها، فبعض المجالات ما زال يعاني من معدلات شعور مرتفعة بشكل مزمن، على الرغم من مظاهر التحسن العام التي شهدتها السنوات القليلة الماضية. ويبقى الموظفون الذين يخدمون في مراكز عمل شاقة في أماكنهم لفترات طويلة، دون أن تكون هناك أي فرصة حقيقية للانتقال إلى مواقع أخرى. ويجب علينا تشجيع تقاسم عبء الخدمة في مراكز العمل الصعبة على نحو أكثر عدلاً. ولا يمكن حل هذه المشكلة دون استحداث سياسة جديدة للتنقل. فالافتقار إلى سياسة مهيكلية للتنقل يعوق قدرة المنظمة على بناء قوة عاملة عصرية ماهرة متعددة الوظائف، وذلك هو أكثر السبل فعالية من حيث التكلفة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء الدائمة التغير.

غير أنه من الجلي أن الانتقال إلى نظام ذي طابع مدار بدرجة أكبر سيستلزم إجراء عدد من التغييرات الجذرية. فمثلاً إذا أردنا تطبيق حدود زمنية لشغل الوظائف، سيلزم أن نجعل في متناول الموظف وظائف أخرى يمكنه الانتقال إليها عند انتهاء فترة شغله لوظيفته. ولهذا يتوخى المقترح مراعاة أن تتاح الوظائف الشاغرة للمتقدمين من داخل المنظمة أولاً. ومع هذا، ستظل هناك فرص لتقدم المرشحين الخارجيين للوظائف، وذلك بسبب تناقص الموظفين الداخليين كل سنة نتيجة لترك الموظفين الخدمة أو تقاعدهم أو انتهاء خدمتهم، وكذلك عبر بوابة وظائف المبتدئين ووظائف الرتب العليا. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون الوظائف غير الخاضعة لمبدأ التناوب مفتوحة للمرشحين الخارجيين ذوي الخبرة.

إنني أدرك أن مثل هذه القضايا ينطوي على تحديات، وأن هذا المقترح جريء وذو نطاق تأثير واسع. ولكن لدي اعتقاد راسخ بأن هذا يمثل فرصة حقيقية لتجهيز الأمم المتحدة بما يؤهلها لأن تكون منظمة عصرية قادرة على مجابهة تحدياتها المستقبلية. لقد آن الأوان لأن نتبنى معاً الخيارات الصعبة التي ستتيح المجال لبلوغ هذه الغاية.

وأود أن أؤكد على أن إطار التنقل الجديد يتبوأ موقعاً محورياً في مبادراتنا الإدارية الرئيسية، وأنه من العوامل الرئيسية لإنجاح جهود أخرى تبذل على صعيد الإصلاح، مثل مشروع نظام تخطيط الموارد في المؤسسة، المعروف باسم أوموجا، واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي.

وإنني آمل أن نتمكن من التحرك وفقاً للجدول الزمني المحدد في التقرير، فنستهل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ عملية تحضيرية مدتها سنتان، ثم نعمم تطبيق السياسة الجديدة ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ولكي يتسنى الالتزام بهذا الجدول الزمني، سيلزم أن نتفق على المبادئ الرئيسية في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. فأني تأجيل آخر سيتسبب في مزيد من تأخر مراحل التنفيذ. ولهذا السبب أشعر بخيبة أمل إزاء الجدول الزمني الذي اقترحتة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، فهو جدول لا يلي احتياجاتنا. ونحن

سنستمر بطبيعة الحال في الرجوع إلى الجمعية العامة لنوافيها بالتقارير المرحلية للتحضير والتنفيذ ونلتمس التوجيه من الدول الأعضاء.

وإنني على ثقة من أنه بوسعي التعويل على دعمكم، وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة على أعضاء اللجنة الخامسة.

وتفضلوا، سعادتكم، بقبول أسمى آيات تقديري.

(توقيع) بان كي - مون
